دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

الأحزاب السياسية في مصر في الحقبة الساداتية (١٩٧١-١٩٨١م)

د. هدير محمد إبراهيم قنديل
دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر
قسم التاريخ – جامعة طنطا
جمهورية مصر العربية

مُلَخّص

بدأت الحياة الحزبية في مصر في عهد الرئيس محمد أنور السادات بتحول النظام الحزبي خلال عام ١٩٧٦م من التنظيم السياسي الواحد (الاتحاد الاشتراكي العربي) إلى التعددية الحزبية، حيث شملت الساحة السياسية خلال تلك الحقبة العديد من الأحزاب لعل أهمها: (حزب العمل الاشتراكي- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي- حزب الأحرار الاشتراكيين- حزب الوفد الجديد- حزب مصر)، شملت الدراسة تعريف مفصل لنشأة وصعود كل حزب، بالإضافة إلى التغيرات الأيديولوجية التي طرأت على بعض الأحزاب على الساحة، مع طرح المنافذ الصحفية التي صنعتها الأحزاب كأصوات حية لأفكارها وبرامجها واستراتيجيتها على الساحة السياسة، مع سرد تفصيلي للتجربة الحزبية تحت قبة البرلمان بعدما سعت العديد من الأحزاب لخوض الانتخابات البرلمانية، بالإضافة إلى تركيز الدراسة على طرح رؤية كل حزب المستقلة في العديد من القضايا منها ما هو سياسيًا؛ حيث يشمل اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام ورؤية الأحزاب لتلك الخطوة الهامة ومواقفهم المتباينة بين مؤيد ومعارض، بالإضافة إلى سرد موقف الأحزاب من القوانين التي طرحت على الساحة السياسية خلال فترة البحث، ومنها ما هو اقتصاديًا؛ حيث يشمل العديد من القضايا الهامة منها سياسة الانفتاح الاقتصادي، وما واكبها من طرح العديد من الآراء المؤيدة أو الرافضة لتلك الخطوة الهامة والتي غيرت مسار الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى انتفاضة الخبز التي كان للعمل الحزبي دورًا كبيرًا في قيام تلك الانتفاضة نتيجة سياسات الدولة، مع طرح مواقفهم من تلك القضايا تحت قبة البرلمان، كما اشتملت الدراسة على طرح رؤى الاحزاب السياسية لمعالجة بعض من المشاكل لدى المواطنون، اهتمت الدراسة بطرح عدة محاور رئيسية مرت بها الحياه الحزبية في مصر ألا وهى: نشأة المنابر، وتكون الأحزاب والجرائد التابعة لها، وموقف الأحزاب من بعض القضايا الهامة.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٨ أبريل ٢٠٢٢
تاريخ قبـول النشـر: ٢٦ مايو ٢٠٢٢

كلمات مفتاحية:

المنابر؛ الأحزاب؛ الجرائد الحزبية؛ القضايا الاقتصادية؛ معاهدة السلام

معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/KAN.2022.285531

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

هدير محمد إبراهيم قنديل."الأحزاب السياسية في مصر في الحقبة الساداتية (١٩٧١-١٩٨١م)"- دورية كان التاريخية.- السنة الخامسة عشرة- العدد السادس والخمسون؛ يونيو ٢٠٢٢. ص ١٣٠ – ١٣٩.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: hadeer1092021@yahoo.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيخِية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على التجربة الحزبية خلال الحقبة الساداتية ومدى تأثيرها على صانع القرار السياسي، ومدى تأثرها بالتغيرات التي طرأت على المجتمع في كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتجيب الدراسة على العديد من الأسئلة التي من خلالها نتعرف على مدى ما حققته التجربة الحزبية من إيجابيات وسلبيات ومدى العلاقة بين الأحزاب السياسية والجماهير هل كانت أحزاب كرتونية لا علاقة لها بالواقع والمجتمع تهدف فقط إلى تحقيق مصالح فردية والوصول إلى السلطة، أم كان لها دورًا حيويًا في الوصول إلى معرفة المشاكل المتعددة داخل المجتمع بالدراسة وإيجاد الحلول.

الدراسات السابقة: من الناحية البحثية تأتي هذه الدراسة كمبحث من المباحث المتعددة التي تناولتها الدراسات السابقة قام بها مجموعة من الباحثين في رسائل الماجستير والدكتوراه، ومن خلال الكثير من المطبوعات، ومنها على سبيل المثال:

السيد علي زهرة: الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة رؤية الأحزاب السياسية لسياسة الانفتاح الاقتصادي، وشرح تفصيلي لورقة أكتوبر التي أصدرها النظام الحاكم كمرحلة أولية لحركة انفتاح شاملة للحياة الاقتصادية خلال عهد الرئيس السادات.

إيمان محمد حسن: وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة (دراسة حالة حزب التجمع في مصر ١٩٧٦-١٩٩١) رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م. وتهدف الدراسة إلى طرح شامل لموقف حزب التجمع التقدمي للعديد من القضايا، منها على سبيل المثال موقف الحزب من أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي، والانفتاح الاقتصادي، وانتفاضة ١٨-١٩ يناير، ومعاهدة السلام وغيرها من القضايا الهامة التي طرحت على الساحة السياسية أنداك.

هدير محمد قنديل: النظام الحاكم والمعارضة في مصر في عهد السادات (١٩٧١-١٩٨١م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة طنطا، ٢٠١٧م، وتهدف الدراسة إلى طرح شامل للعلاقة بين النظام الحاكم والمعارضة خلال الحقبة الساداتية مع شرح تفصيلي لرؤية الأحزاب المعارضة، ومواقفهم من العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة.

ويكمن تميز الدراسة بأنها جاءت شاملة لكافة الاحزاب السياسية خلال فترة الدراسة ليست مقتصرة على حزب بعينه بل حاولت الباحثة طرح رؤية شامله لرؤى الأحزاب السياسة سواء داخل العمل الحزبي أو تحت أروقة البرلمان، مع توضيح منافذ الأحزاب الصحفية التي من خلالها طرحت الأحزاب العديد من الأيديولوجيات لإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه المجتمع أنداك واعتمدت الباحثة في ذلك على العديد من النشرات والمطبوعات والرسائل العلمية والمقابلات الشخصية لاستيفاء البحث بمنهجية علمية.

بداية يمكن القول أن مفاهيم الحزب السياسي متعددة، فالبعض رأى أنه تنظيم له صفة العمومية، يتبني برنامجًا سياسيًا يسعي بمقتضاه للوصول إلى السلطة.[١] والبعض عرفه بأنه هو تجمع من الأفراد ذو بناء تنظيمي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة من خلال تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق الانتخاب أو غير ذلك.[٢]

المرحلة الأولى: المنابر

بدأت الحياة الحزبية خلال حقبة الدراسة بتحول النظام الحزبي خلال عام ١٩٧٦م، من التنظيم السياسي الواحد (الاتحاد الاشتراكي العربي) إلى التعدد الحزبي، وقد جاء هذا التحول بعد أن طرح الرئيس السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي في أغسطس ١٩٧٤م، التي دار بعدها حوار واسع حول كيفية التطوير انتهى في يونيو ١٩٧٥م، إلى قرار من المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي بالسماح بإنشاء منابر داخل الاتحاد الاشتراكي [٣] ويجدر الإشارة إلى أن تلك الخطوة قد لاقت ترحيب على الساحة السياسية من بعض القوى، بينما مخاوف من قوى سياسية أخرى ومعارضة حين أخر

تمثلت تلك المخاوف من اعتبار أن تعدد المنابر سيكون مجالاً لوجود حوار بناء داخل التنظيم إلا أنه من الضروري أن تتحد هذه المنابر على أساس فكري لا على أساس شخصي. وأن يتاح لكل منبر أن يعبر عن رأيه وينشر أراءه على الجماهير بمختلف وسائل الإعلام لا أن تحتكر هذه الوسائل بواسطة عناصر ذات اتجاه معين تنشر أراء من تريد وتهمل أراء الأخرين [٤] بينما عارض البعض تلك الخطوة وربط بين قيام المنابر وعدم نجاح سياسة الانفتاح الاقتصادي حتى هذا الحين، مما جعل

النظام الحاكم يعمل على تغطية كل ذلك بتعددية سياسية حزبية،[٥] في وجود تلك الرؤى المختلفة تكونت لجنة مستقبل العمل السياسي في يناير ١٩٧٦ التي انتهت في مارس من العام نفسه، إلى أن اتجاه الأغلبية هو إقامة منابر ثابته داخل الاتحاد الاشتراكي، فقرر الرئيس السادات في الشهر نفسه السماح بقيام ثلاثة منابر تمثل:

- اليمين _ تنظيم الأحرار الاشتراكيين.
- الوسط _تنظيم مصر العربي الاشتراكي.
- اليسار_تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.

حدد كل تنظيم برنامجه السياسي، ولكنها جميعًا التقت على مبادئ ثلاثة أساسية هي :- الحل الاشتراكي، السلام الاجتماعي، الوحدة الوطنية، فضلاً عن أنها استمرت وقتها داخلة في إطار الاتحاد الاشتراكي.[٦] أخذت تلك الخطوة بعدًا جديدًا أكثر قانونية حينما أصدر السادات القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧م، صدر في ٧ يوليو١٩٧٧م، هذا القانون الخاص بالأحزاب السياسية "عدل بعد ذلك بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٧٩م في ٣٠مايو ١٩٧٩م، وبالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠م في ١٣ يوليو ١٩٨٠م،[٧] وقد لاقى هذا القانون مناقشات عديدة سواء على صفحات الجرائد أو تحت أروقة البرلمان الذي شهد مناقشات عديدة.

المرحلة الثانية: تكون الأحزاب السياسية والجرائد الحزبية

يمكننا رصد تعريف لبعض من تلك الأحزاب والمنافذ الصحفية التابعة لها، التي تشكلت على الساحة السياسية خلال الحقبة الساداتية.

٢/١-الأحزاب السياسية

(٢/١) ١-حزب العمل الاشتراكي

قدم حزب العمل الاشتراكي أوراقه إلى السيد أمين عام اللجنة المركزية ويضم ٤٦٥ عضوًا مؤسسًا، بينهم ٢٦ نائبًا.[٨] وفي ١٢ / ١٢ / ١٩٧٨م، حصل الحزب على الاعتراف القانوني به، وتقلد رئاسة الحزب إبراهيم شكري، وسرعان ما أصبح يسيطر على الحزب الجديد رموز يعتنقون اشتراكية شعبية هيأت لهم مجالاً واسعًا لاجتذاب الرأسماليين الوطنين، مع الاهتمام القومي الشديد بقضايا السياسة الخارجية المتعلقة بمصر والوحدة العربية والعالم الإسلامي، وعلى الرغم من النظرة المبدئية للحزب على أنه تحقيق لآمال السادات في إنشاء حزب معارض موال له؛ وكانت الصفوة في حزب العمل لدى نشأته تعرب عن تأييدها لمبادرة السلام التي قام بها السادات، ومع ذلك، فإنه بمجرد ما ترسخت أقدام الحزب على نحو أكبر، تحول تصنيف الحزب من حزب موالٍ للنظام الحاكم إلى واحد من ضمن أكبر أحزاب المعارضة على الساحة السياسية آنذاك، وكان من أهم القضايا التي أهتم بها الحزب تلك القضايا المتعلقة بشحنات الأسلحة المصرية في المغرب لاستخدامها في الصراع الدائر حول الصحراء الغربية، وزيارة شاه إيران المخلوع لمصر في ١٦ يناير ١٩٧٩، وانتقاد معاهدة السلام بعد الموافقة الأولى لها، ومعارضة الحزب لغير ذلك من الكثير من القضايا المطروحة على الساحة السياسية، وحصول الحزب على سلاح إعلامي مطبوع تمثل في جريدة (الشعب).[٩]

(٢/١) ٢-حزب مصر العربي الاشتراكي

بدأ تأسيس حزب مصر منذ مرحلة المنابر حيث أسسه الرئيس السادات عام ١٩٧٦م، كتطور لمنبر الوسط، أحد المنابر الثلاثة التي أنشأها السادات للانتقال بمصر من حكم الحزب الواحد، إلى التعددية الحزبية، تولى رئيس الوزراء آنذاك ممدوح سالم رئاسة الحزب، وفاز الحزب في ذلك العام في الانتخابات التشريعية بالأغلبية الساحقة، لكن بمجرد إعلان السادات عن الحزب الوطني الديمقراطي في عام ١٩٧٨م، وتزعمه إياه حتى شهد حزب مصر نزوحًا جماعيًا ففي أقل من ٢٤ ساعة هرع جميع أعضاء حزب مصر إلى الحزب الوطني، وتم حل حزب مصر العربي الاشتراكي واعيد إحياءه فيما بعد فترة حكم الرئيس السادات.[١٠]

(٢/١) ٣-حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

يعرف حزب التجمع نفسه، بأنه "حزب اشتراكي"، هدفه إقامة مجتمع اشتراكي يختفي فيه استغلال الإنسان للإنسان، عن طريق التنمية المستقلة التي تستلهم خبرة الستينيات، وتطورها في ضوء المتغيرات الاجتماعية، والمتطورات الفكرية، والخبرات العلمية التي عرفتها مصر، والأقطار العربية.... ولا يتصور التجمع تنمية مستقلة لا تقودها قوى الشعب العامل وفي مقدمتها العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون.."[١١]

(٢/١) ٤-حزب الوفد الجديد

يُعد حزب الوفد الجديد امتدادًا لحزب الوفد القديم، والذي تم حله في أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢م، والتي قامت بإلغاء الأحزاب السياسية المصرية، ولم يعد الحزب إلى نشاطه السياسي إلا في عام ١٩٧٨م، في عهد الرئيس السادات بعد سماحه بالتعددية الحزبية وذلك على يد فؤاد سراج الدين وقد اتخذ الحزب لنفسه اسم حزب الوفد الجديد.[١٢]

(١/٢) ٥-الحزب الشيوعي المصري

بدأ هذا الحزب نشاطه في عام ١٩٢٢م، ويعمل كحزب سري منذ ذلك التاريخ، وتمت إعادة تأسيسه في منتصف السبعينيات، بعد أن تم حله في منتصف الستينيات بقرار من قيادة الحزب في معتقلات الحقبة الناصرية، والتي استمرت فترات اعتقال كوادر الحزب فيها إلى عشرة أعوام للعديد منهم، وبعد مجهودات عدة تم إعادة التأسيس في السبعينيات، وتم إعادة برنامج الحزب ولائحته التنظيمية[١٣] وقد أصدر الحزب برنامجه في سبتمبر ١٩٨٠م.[١٤]

(١/٢) ٦-حزب الأحرار الاشتراكيين

تأسس الحزب في البداية كمنبر سياسي عام ١٩٧٦م، ثم تحول كحزب سياسي باسم حزب الأحرار الاشتراكيين عام ١٩٧٧م كواحد من ثلاث أحزاب مصرية بزعامة مصطفى كامل مراد.[١٥]

٢/٢-الجرائد الحزبية

(٢/٢) ١-جريدة مصر

كانت أول صحيفة تصدر هي جريدة "مصر" الأسبوعية التي صدرت عن حزب مصر العربي الاشتراكي في ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٧م، وظلت تصدر حتى قرار الرئيس السادات النزول للعمل الحزبي وتكونت هيئة تأسيسية لإنشاء حزب جديد هو الحزب الوطني الديمقراطي الذي أعلن عن قيامه في ١٩٧٨/٨/١٤م برئاسته وانضم حزب مصر انضماما جماعيًا للحزب الجديد، عدا قله أصرت على استمرار الحزب، ولم تصدر الجريدة بعد ذلك إلا عددًا واحدًا هو عدد ٥ سبتمبر سنة ١٩٧٨م، ثم توقفت عن الصدور.[١٦]

(٢/٢) ٢-جريدة الشعب

تعتبر جريدة الشعب هي الجريدة الناطقة بلسان حزب العمل الاشتراكي، وكان أول صدور لها عام ١٩٧٩، جاء امتحان جريدة الشعب مع السلطة الحاكمة عندما انضم دكتور حلمي مراد – أحد أكبر معارضي النظام الحاكم وعضو البرلمان- للنشر في الجريدة واتجهت معه الصحيفة اتجاه أخر حاد اللهجة في مخاطبة الحكومة على عكس ما كانت عليه من قبل وبدأت سياسة التشكيك في عمل الحكومة، ثم توقفت الجريدة عن الصدور بعد أن تقرر سحب تراخيصها بناءً على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ " واستمرت الجريدة متوقفة بعد قرارات سبتمبر حتي صدر العدد ١٢٤ منها في ٤ / ٥ / ١٩٨٢، أي بعد مقتل الرئيس السادات.[١٧]

(٢/٢) ٣-جريدة الأهالي

الجريدة الناطقة بلسان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي فقد صدرت في أول فبراير سنة ١٩٧٨م، وكانت مصدر استياء دائم من الرئيس السادات نظرًا لسياستها المعارضة للنظام وتوقف إصدارها في أعقاب قرارات سبتمبر ١٩٨١م.[١٨]

(٢/٢) ٤-مجلة التقدم

مجلة التقدم الصادرة عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، لاقت هي الأخرى قيودًا، وصلت إلى حد المصادرة مرارًا واستمر تعقب المجلة والحزب العديد من المرات خلال فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات.[١٩]

المرحلة الثالثة: موقف الأحزاب من القضايا السياسة والاقتصادية للدولة

كان لكل حزب رؤيته المستقلة في العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة سنتناول في البحث بعض تلك القضايا.

١/٣-الموقف من سياسة الانفتاح الاقتصادي

(١/٣) ١-حزب العمل الاشتراكي

وافق حزب العمل على سياسة الانفتاح الاقتصادي من حيث المبدأ، لكن اعترض الحزب على كيفية التطبيق من جانب النظام الحاكم لتلك السياسة، ويشتمل تقرير الحزب في المؤتمر الاقتصادي له على مفهوم الحزب لسياسة الانفتاح الاقتصادي والتي تتمثل في ثلاثة نقاط هي:

- أنه لا يجوز اعتبار سياسة الانفتاح مرادفة لسياسة الاقتصاد الحر المطلق من كل قيد.
- أن الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي نحو الدول الغربية لا يعني الانغلاق عليها دون الدول الاشتراكية التي كانت ترتبط مصر معها باتفاقيات التجارة والدفع.
- الانفتاح الاقتصادي للإنتاج وليس للاستهلاك.

وطالب الحزب بوضع ضوابط على سياسة الانفتاح يمكن إجمالها فيما يلي:

- إعادة النظر في قوانين الاستثمار والتجارة والنقد والضرائب والتسهيلات الممنوحة لرأس المال الأجنبي والتي حرم منها رأس المال الوطني.
- الموافقة فقط على مشروعات رأس المال الأجنبي التي ترتبط بخطط التنمية، والتي تساهم في تطوير ونقل التكنولوجيا، والتي تخدم أغراض التصدير.

- عدم السماح لأية مشروعات مشتركة تماثل في نشاطها مشروعات وطنية قائمة.
- التوقف عن منح موافقات جديدة لإنشاء بنوك أجنبية أو مشتركة في مصر.
- ترشيد عملية الاستيراد من الخارج، مع حظر استيراد بعض السلع من الخارج، وإعادة النظر في القوانين المنظمة للتوكيلات الأجنبية والامتيازات الممنوحة لها.
- الحرص على أن تتجه مشروعات الانفتاح إلى إنتاج الاحتياجات الأساسية للفئات الكادحة التي تمثل السواد الأعظم من الشعب وليس السلع الكمالية [٢٠]

(١/٣) ٢-حزب التجمع التقدمي الوحدوي

بنى الحزب معارضته لسياسة الانفتاح لعدة أسباب تكمن في:

- أن سياسة الانفتاح الاقتصادي كان هدفها سعي السلطة إلى خلق واقع جديد يحقق مصالح الرأسمالية الطفيلية من السماسرة وتجار السوق السوداء والمضاربين ووكلاء الشركات الأجنبية على حساب العامل والفلاح والتاجر والرأسمالي المصري المنتج وغيرهم الكثير.[٢١]
- ان سياسة الانفتاح خلقت مجاميع قوية تحقق أرباحًا دون إحداث قيمة مضافة محسوبة بالأسعار العالمية وبالتالي خلق نمط من النشاط الاقتصادي يؤدي إلى استقطاب الثروة وإفقار الدولة كجهاز، وإبطال النظم التي تحكم حركة النقد ثم ارتفاع معدل التضخم، والعجز في ميزانية الدولة ثم تصبح في حالة تحتاج إلى إصلاح اقتصادي وحينئذ تبحث عن روشته صندوق النقد الدولي، وهي روشته من شأنها إنقاص قدرة الدولة على تنظيم الحركة الاقتصادية مما يجعلها في المقام الأول سياسة تفكيك للنظم التي تحكم الاقتصاد [٢٢]لذلك طالب حزب التجمع بمراجعة سياسة الانفتاح وإعادة تقييمها، والعدول عن كل ما ثبت ضرره، وإلغاء السعر التشجيعي في الاستيراد والمحافظة على نظام الدعم للأسعار، والمحافظة على التسويق التعاوني، ووضع سياسة توازن بين الأجور والأسعار.[٢٣]

(١/٣) ٣-حزب الأحرار الاشتراكيين

تمثل مفهوم الانفتاح لدي الحزب في الانفتاح الشامل في كافة المجالات بلا ضوابط، لذا فالمفهوم الذي طُرح به الانفتاح في البداية كان يمثل بالنسبة للحزب الحد الأدنى المطلوب، حيث اعتبر الحزب قانون استثمار المال العربي والأجنبي الذي طرح عام ١٩٧٤ مجرد بداية فقط في طريق الانفتاح، ودعا إلى ضرورة تعديل القانون لمنح مزيد من الامتيازات، لذلك طالب عند صدور القانون بضرورة المساواة بين المستثمر المصري والأجنبي في الإعفاءات التي منحها القانون للأخير، ومن هنا نفهم موافقة الحزب الكاملة لسياسة النظام الحاكم في الاتجاه نحو الانفتاح، يوضح ذلك جريدة الأحرار الناطقة بلسان الحزب حين أقرت أن قرارات الانفتاح تعتبر من أهم القرارات التي اتخذتها القيادة السياسية في مواجهة الوضع الاقتصادي للبلاد، دافع الحزب منذ البداية أيضًا عن إطلاق الإعفاءات الممنوحة للاستثمارات الخاصة بلا حدود. في مقابل ذلك لم يقدم الحزب في أي من وثائقه تحديدًا مفصلاً للضوابط التي ينبغي أن تحكم هذه الاستثمارات، اللهم إلا من قبيل إشارته العابرة سواء في برنامج الحزب أو بعض وثائقه الأخرى أن يتم ذلك "في إطار خطة التنمية وعلى أن يؤدي رأس المال الخاص التزاماته قبل المجتمع وبدون استغلال. [٢٤]

(١/٣) ٤-حزب الوفد الجديد

تضمن برنامج الحزب موافقته على سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث اعتبر الحزب أن الأخذ بسياسة الانفتاح لا تتعارض مع برنامج الحزب والتي تشتمل على:

- إطلاق المنافسة في كافة المجالات.
- تقليص دور القطاع العام.
- فتح الغالبية العظمي من المجالات الاقتصادية أمام القطاع الخاص.

رغم ذلك تتضمن برنامج الحزب عدة ضوابط لتلك السياسة أهمها:

- تشجيع استثمار رأس المال العربي والأجنبي والقضاء على كل المعوقات التي تقوم في طريقة، وتوفير كل الضمانات التي تكفل له الطمأنينة والثقة، على ألا يتعارض هذا الاستثمار مع سيادة مصر على مواردها الطبيعية.
- العمل على تحقيق الترابط بين مستوي الأسعار في الداخل ومستواها في الخارج، ذلك أن انعزال مصر عن العالم الخارجي لمدة تقترب من عشرين عامًا، أدى إلى تفاوت كبير بين الأسعار في الداخل والأسعار في الخارج.[٢٥]

(١/٣) ٥-حزب مصر

يمكن القول إن رؤية حزب مصر هي بالطبع رؤية النظام الحاكم الذي طرح تلك السياسة، وبالتالي كان موافقته على كل قوانين الحكومة نابعة من كونه جزء لا يتجزأ من النظام الحاكم، فوزير الاقتصاد وأحد أعضاء حزب مصر يرى أن الانفتاح الاقتصادي أدى إلى وجود اقتصاد قوي قائلاً "إن مقومات

الاقتصاد المصري قوية وثابته ومستمرة ومع توافر هذه المقومات لا يمكن حدوث هزة في الاقتصاد المصري، مؤكدًا أن سياسة الانفتاح دعامة من دعائم الاقتصاد القومي.[٢٦]

مما سبق يتضح أن كل الأحزاب على الساحة السياسية، عدا حزب التجمع التقدمي، وافقت على سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ البدايات الأولى لطرح ورقة أكتوبر، لكن كانت الاختلافات حول الطريقة التي اتخذتها الدولة كسبيل للوصول إلى تلك الاستثمارات وتلك السياسة الاقتصادية.

٢/٣-الموقف من اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام

تباينت المواقف وتبدلت على الساحة السياسية ومنها:

(٢/٣) ١-موقف حزب التجمع التقدمي الوحدوي

عارض حزب التجمع اتفاقية السلام منذ الخطوات الاولى التي اتخذها الرئيس السادات ألا وهي زيارة القدس، يشير إلى ذلك الدكتور رفعت السعيد، أحد قيادات حزب التجمع آنذاك قائلاً: "أتصل الرئيس السادات برئيس حزب التجمع القيادي خالد محيي الدين للذهاب معه في زيارة القدس، فرفض خالد محيي الدين، فطلب السادات منه إرسال عضو برلماني من حزب التجمع بدلاً منه فرفض أيضًا، وفي طريق ذهاب السادات للقدس أتصل بي صحفي يبلغني ان النائب على جميل _ نائب حزب التجمع- موجود في صالة كبار الزوار برفقة الوفد المرافق للرئيس للذهاب معه إلى رحلة القدس، وقد ذهب عضو التجمع دون إبلاغ قيادات الحزب، وكانت توجد بالحزب آنذاك لجنه يطلق عليها لجنة المتابعة توصلت فورًا إلى قرار بفصل النائب علي جميل...". [٢٧]

استند حزب التجمع الوطني التقدمي على عدة أسباب لرفضه لزيارة الرئيس السادات للقدس ومعاهدة السلام، ومنها اعتبار تلك الخطوات ما هي إلا تسوية جزئية للصراع العربي الإسرائيلي وصلحًا منفردًا بين الحكومة المصرية والكيان الصهيوني، تضمن التخلي عن القضية الفلسطينية في مقابل عودة سيناء منزوعة السلاح منقوصة السيادة لذلك عارض التجمع الوطني من اللحظة الأولي زيارة الرئيس للقدس وأعلن بوضوح قاطع أن النتيجة العملية للاستمرار في هذه السياسة هي الإلغاء العملي لمؤتمر السلام في جنيف وإيجاد بديل سلمي وحيد سيؤدي أردنا أم لم نرد إلى حل منفرد مع الكيان الصهيوني فالوصول إلى حل منفرد يعنبر تحقيق لجزء أساسي من الحلم الصهيوني تدفع ثمنه مصر أولاً قبل أي شعب عربي أخر والسلام على هذه الصورة لن يحقق كما يروج البعض حلاً لمشاكلنا الاقتصادية والتسوية بهذه الصورة لا تنتهي عمليًا إلى ما كنا نسميه الحل المنفرد فحسب، بل أنها تكرس عملية إنهاء وتصفية عروبة مصر والانتماء العربي لمصر وتقرر على العكس انحياز مصر مستقبلاً إلى الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية وإفريقيا [٢٨]مؤكدين أن معارضتهم للاتفاقية ليست حول قضية السلام والتسوية العادلة، ولكن على المنهج الذي أتبعه النظام الحاكم، لأنه لن يؤدي إلى الهدف الأساسي ألا وهو التسوية العادلة، بل سيكرس سلامًا منقوصًا.[٢٩]

(٢/٣) ٢-موقف حزب العمل

اختلفت رؤيته لاتفاقية كامب ديفيد، باختلاف الأحداث على الساحة السياسية، فأكد الحزب في البداية أنه قد درس كل بنود المعاهدة وتوصل إلى أن توقيع المعاهدة خطوة أولي لمشوار طويل نحو تحقيق السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط [٣٠]، لكن بعد إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها، اعتبر الحزب أن ذلك اختراق وهدم للأسس التي وافق عليها الحزب للاتفاقية لذلك أعلن إبراهيم شكري رفض الحزب للاتفاقية. [٣١]

يقول إبراهيم شكري "لقد فهمنا أن ما يسمي تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل ستسير على الخطوات التي تتخذ لحل القضية الأساسية، وهي القضية الفلسطينية، والتمكين للشعب الفلسطيني من أن يكون له كيانه ووطنه على جزء من أرضه، وكان الحد الأدنى المتصور لذلك هو الضفة الغربية، وقطاع غزة وعلى هذا الأساس وافق حزب العمل على اتفاقية كامب ديفيد، أما ما نراه الأن فهو يدعو إلى الاستفزاز ويدل على أن إسرائيل لا تريد السلام أبدًا وأنهم ليسوا إطلاقًا أصحاب شرف وأمانه، ومن الصور التي تدل على أن إسرائيل لا تريد سلامًا.

- مواصلة إقامة المستوطنات في كل مكان، بل والسماح للإسرائيليين لأول مرة بالاستيطان في المدن العربية مثل مدينة الخليل.
- رفض إسرائيل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.[٣٢]

٣/٣-الأحزاب السياسية وقضايا طلاب الجامعات

تصدرت قضايا طلاب الجامعات اهتمامًا واضحًا من قبل الأحزاب السياسية فعلى سبيل المثال قضايا الحريات بالجامعات تبناها حزب التجمع التقدمي الوحدوي يتضح ذلك من البيانات والتصاريح المؤيدة لمطالب طلاب الجامعات فعلى سبيل اصدر بيان حول الحريات في الجامعات، أصدره مكتب الأدباء والفنانين بلجنة العمل الجماهيري، حول الديمقراطية والحريات الأكاديمية في الجامعات.[٣٣]

٣/٤-الأحزاب السياسية ومواقفها من القوانين

القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨م

المسمى بقانون "حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي "في ٣ يونيه ١٩٧٨ صدر القانون رقم ٣٣ لسنه ١٩٧٨م، بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، وقد تباينت مواقف الأحزاب بين مؤيد ومعارض للقانون كلاً حسب رؤيته ففي الوقت الذي أعتبر حزب الوفد أنه هو المقصود وراء صدور هذا القانون، معتبرين انه جاء في المقام الأول لإيقاف دور الحزب في الحياة السياسية فأصدر الحزب بيانًا رفض فيه بنود القانون، ولم يتوقف حزب الوفد على إصدار البيانات بل أعلنت الجمعية العمومية للحزب حل الحزب وتفويض الهيئة العليا للحزب باتخاذ الإجراءات.[٣٤] كانت رؤية أعضاء حزب الوسط (الحزب الحاكم) مختلفة بإعلان موافقتهم على المشروع [٣٥] وكرد فعل أخر رفض حزب التجمع القانون وقرر في جلسة طارئة يوم الأحد ٤ يونيه ١٩٧٨م، دعوة الهيئة التأسيسية للحزب لاجتماع طارئ مع الامتناع عن النشاط السياسي وقصر العمل الحزبي داخل المقرات لحين اجتماع الهيئة التأسيسية.[٣٦]

القانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٩م

المسمى بقانون " الأحوال الشخصية " كانت أهم المواد التي أثارت جدلاً واسعًا في صفوف الأحزاب السياسية ما بين مؤيد ومعارض ومتحفظ على بنودها مادتين أساسيتين وهما: المادة الرابعة: -التي تعطي المطلقة الحاضنة حق الاستقلال بمسكن الزوجية المؤجر ما لم يهيئ المطلق مسكنًا أخر مناسبًا. المادة السادسة (مكرر): -والتي تعتبر اقتران الزوج بزوجه أخرى إضرارًا بالزوجة الأولى، مما يعطيها الحق في طلب الطلاق. فقد أصدر حزب التجمع بيانًا حذر فيه من سهولة الانقضاض على القانون، لكنه لم يغفل أن بنود القانون خطوة أولي من أجل حصول المرأة على حقوقها كاملة،[٣٧] وهذا مفاده موافقة الحزب على القانون، بينما حزب العمل اعتبر أن القانون جاء مخالف لشريعة الله في عدم إباحته تعدد الزوجات.[٣٨]

القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٨٠م

المسمى بقانون " حماية القيم من العيب " في ١٥ مايو ١٩٨٠م، صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠م، أصدر حزب التجمع بيانًا أعلن فيه رفضه للقانون[٣٩] كما أعلن حزب العمل الاشتراكي، وحزب الأحرار رفضهم للمشروع [٤٠]، ورأي حزب العمل أن الديمقراطية في جوهرها هي حق التعبير والنقد، لكن القانون حاول إصباغ صفة القيم على المبادئ الدستورية، مما يستهدف بشكل مباشر خلع القداسة على هذه المبادئ، مما يحول دون نقدها، معتبرًا أن المشروع بتلك النصوص الموجودة به ما هو إلا مشروع عقابي جزائي يؤثم أفعالاً تقع في دائرة المباح.[٤١]

٣/٥-الأحزاب السياسية تحت قبة البرلمان

انتخابات ١٩٧٦م

في أكتوبر ١٩٧٦م، خاضت التنظيمات الثلاثة (تنظيم مصر العربي الاشتراكي – تنظيم الاحرار الاشتراكيين – تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) معركة انتخابات مجلس الشعب، وقد رشح حزب التجمع لهذه الانتخابات ٦٧ مرشحًا، وتنظيم الاحرار ١٨٠ مرشحًا، وتنظيم مصر ٥٢٢ مرشحًا، هذا بالإضافة إلى عدد ٩٩٢ مرشحًا مستقلاً [٤٢]،يتنافسون على ١٧٥ دائرة انتخابية بمعدل ٩ مرشحين لكل دائرة[٤٣]، وقد أسفرت الانتخابات عن فوز حزب مصر بعدد ٢٨٠ مقعدًا، وحصل تنظيم الأحرار على ١٢ مقعدًا، أما اليسار فقد حصل على ٤ مقاعد، وحصل المستقلون على ٤٨ مقعدًا. ووصل العدد الإجمالي لتمثيل نواب أحزاب المعارضة في برلمان ١٩٧٦م حوالي ٣٦ نائبًا منهم ١٢ لحزب الاحرار و٢ لحزب التجمع، وهم الحزبان اللذان خاضا الانتخابات كأحزاب معارضة، كما ان هناك حوالي ٢١ عضوًا كانوا في تنظيم الوسط، انضموا إلى حزب العمل في عام ١٩٧٨م، وقد بلغ نسبة تمثيل المستقلين ٤٨ مقعدًا[٤٤].

انتخابات ١٩٧٩م

تم إجراء الانتخابات في يونية ١٩٧٩م، فاز الحزب الوطني الديمقراطي بثلاثمائة وعشرين مقعدًا، وحزب العمل الاشتراكي تسعة وعشرين مقعدًا، والاشتراكيون الأحرار بثلاثة مقاعد، ولم يفز حزب التجمع بأي مقعد، وتسعة مقاعد للمستقلين، وبالنسبة للثلاثين مقعدًا المخصصين للمرأة فازت مرشحات الحزب الوطني بكل هذه المقاعد.[٤٥]

طرح عدد من نواب الأحزاب العديد من القضايا الاقتصادية والسياسية تحت قبة البرلمان منها

(٥/٣) ١-القضايا الاقتصادية

مشكلة ارتفاع الأسعار:

لاقت اهتمامًا بالغًا تحت قبة البرلمان طوال فترة الدراسة يشير إلى ذلك الكم الهائل من طلبات الاحاطة والاستجوابات والأسئلة داخل البرلمان من ممثلي الأحزاب السياسية، وكان أهم تلك الاستجوابات:

طلب الإحاطة المقدم من العضو قباري عبد الله – حزب التجمع – إلى وزيري التجارة والتموين والصناعة والبترول حول الارتفاع المستمر في أسعار كافة السلع الضرورية بصورة خطيرة، يأتي أهمية ذلك الاستجواب ما كشفه من تناقض بين

أقوال الحكومة وأعمالها، فذكر أن الحكومة أكدت مرارًا في بياناتها وتقارير وزرائها أن الأسعار لن ترتفع، وأنها ستقاوم الغلاء، تخفيفًا عن كاهل الجماهير، ولكن أرض الواقع أثبتت العكس حيث شهدت الأسواق ارتفاع أسعار كافة السلع الغذائية الضرورية التي يستهلكها محدودي الدخل وأصحاب الدخول الثابتة، كما رفعت وزارة الصناعة أسعار منتجات الكثير من شركاتها، وأطلقت حركة الشركات في تحديد الأسعار مما أدى إلى رفع أكثر من ٣٠٠ صنف من الأقمشة والمنسوجات بما يتراوح بين ٤٠و٨٠%، ورفع أسعار السلع الأخرى بشكل كبير.[٤٦]

انتفاضة الخبز:

لاقت انتفاضة الخبز، مناقشات عديدة داخل أروقة البرلمان حيث دعا محمود أبو واقية "رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب" "حزب الوسط" إلى اجتماع خاص بمجلس الشعب لإدانة ما سماه انتفاضة الحرامية – وبالفعل دعا ١٥ شخصية من أعضاء مجلس الشعب عن الأحزاب والمستقلين، وكان هذا الاجتماع مساء ٢٠ يناير ١٩٧٧ وتحدث الجميع في هذا الاجتماع وتباينت المواقف بين مؤيد ومعارض لانتفاضة الخبز. وبعد مشاورات بين أعضاء الأحزاب والمستقلين داخل المجلس، اجتمعت لجنة الخطة انتهت إلى إصدار قرار بإلغاء القرارات المتعلقة بزيادة أسعار السلع التموينية والشعبية التي تمس جماهير الشعب، وأن تبقي الأسعار على ما كانت عليه قبل ١٧ يناير الحالي، وإلغاء كل ما ترتب على ذلك من أثار على أن تراقب الحكومة ذلك بكل حزم " الاهرام ٢٢ يناير ١٩٧٧. [٤٧]

(٥/٣) ٢-القضايا السياسية

اهتمت الأحزاب البرلمانية اهتمامًا كبيرًا بالقضايا السياسية الداخلية والخارجية لمصر، أهمها:

معاهدة السلام بين مصر والكيان الصهيوني:

أنعقد مجلس الشعب لمناقشة اتفاقية السلام ووثائقها صباح يوم الأثنين ٩ / ٤ / ١٩٧٩، واستمرت المناقشات عدة جلسات، ثم عرض رئيس المجلس تقرير اللجنة للتصويت، فوافق على الاتفاقية (٣٢٩) عضوًا، ورفضها (١٥) عضوًا، من الأعضاء الحزبيين والمستقلين، وأمتنع عن التصويت (١) عضو، في حين تغيب عن الجلسة (١٣) عضوًا)، وفي أثناء المناقشات أعلن خالد محي الدين (رئيس حزب التجمع) رفضه للمعاهدة، معتبرًا أن المعاهدة لم تقدم لمصر سوي انسحاب مشروط من سيناء، من شأنه أن يضر بسيادة مصر على أراضيها، وتنتهك تعهدات مصر العربية، وتضعف دورها القيادي في العالم، كما وجه نقد بان مصر لم تحقق سلامًا شاملاً بل سلامًا منفردًا، وقال أن مصر سوف تعزل نفسها عن العالم العربي، وأن قبول مصر بالمعاهدة سيفتح الباب واسعًا أمام الهيمنة الأمريكية على مصر والمنطقة كلها.[٤٨]

ورد دكتور بطرس غالي (حزب مصر) على رؤية خالد محي الدين قائلاً إن هذه ليست المرة الأولي التي تتفاوض مصر نيابة عن أشقائها العرب، مستشهدًا بتفاوض مصر عن الشعب السوداني، وحصلت من خلال تلك المفاوضات على الحكم الذاتي للسودان، ورأى العضو أحمد ناصر أن المعاهدة تنتهك الشروط الأساسية لجامعة الدول العربية، حيث نص القرار رقم ٢٩٢ على أن أي دولة عضو في الجامعة لا يمكنها التفاوض على سلام منفرد أو عقد أي سلام مع إسرائيل وأن أي دولة تتخذ مثل هذه الخطوة تتعرض للطرد من الجامعة العربية. [٤٩]

قضايا الطلبة داخل الجامعات:

انتقلت مطالب الطلاب إلى قبة البرلمان، حيث قدم العضو البرلماني أبو العز الحريري (حزب التجمع) استجوابًا إلى مجلس الشعب تتضمن عدة نقاط كان منها السؤال حول قرارات مجالس التأديب بالجامعات بفصل بعض الطلاب نهائيًا، وبعضهم مؤقتًا، بسبب نشاطهم الطلابي داخل الجامعات[٥٠]

منح اللجوء السياسي لشاه إيران:

كان لمنح شاه إيران حق اللجوء السياسي بمصر صدى كبير داخل أروقة البرلمان ما بين رفض وموافقة العديد من الاحزاب السياسية، فحزب العمل على سبيل المثال قدم طلب إحاطة، اعتبرا فيهً ان هذا القرار انتهاكا للدستور، حيث تنص المادة (٥٣) من الدستور على " أن يكون اللاجئ أجنبي اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة " وهو ما يتناقض مع حالة شاه إيران وممارساته أثناء حكمه لإيران،[٥١] ورغم تلك المعارضة إلا أن مجلس الشعب قرر في يوليو ١٩٧٩، الموافقة علي استضافة شاه إيران وأسرته للعيش في مصر، ولقد أوضح المجلس حينئذ أنه لم يقصد بهذا القرار تحديًا لإرادة الشعب الإيراني، أو اتخاذ لموقف مضاد من ثورة إيران وإرادتها[٥٢]

٦/٣-دور الأحزاب في علاج المشاكل الموجودة بالمجتمع

لنا أن نتساءل ما دور الأحزاب السياسية في حل المشاكل الاقتصادية للدولة، هل اقتصر دور تلك الأحزاب على التنديد، والمعارضة فقط أم شاركت في وضع تصورًا لحل تلك الأزمات؟ وكانت الإجابة بين طيات المؤتمرات وصفحات الجرائد، وتحت

قبة البرلمان، التي طرحت حلولاً للنظام الحاكم لمواجهة تلك المشاكل، منها على سبيل المثال:

(٦/٣) ١-أزمة الإسكان

كان من بينها مطالبة ألفت عزيز – عضو البرلمان – حزب الأحرار – في ١٠ / ١٢ / ١٩٧٢، بزيادة وحدات الإسكان الاقتصادي، ووضع سياسة دقيقة لتوفير مواد البناء، وربط سعر بيع شقق التمليك بالتكلفة، كما طالبت في مناقشة تقرير خطة موازنة عام ١٩٧٥ بابتكار الطوب الطفلي، وإنشاء مصنع له في مدن القناة.(٥٣)

كما طرح حزب التجمع حلولاً تمثلت في الاتي:

- تدخل الدولة للحد من ارتفاع أسعار الأراضي، مع وضع نظام لتوزيع مواد البناء بالتسعيرة الرسمية، وتشديد العقوبة على تسربها إلى السوق السوداء وإنشاء ونشر مصانع المساكن الجاهزة.
- العودة إلى قيام الدولة بمسئوليتها في بناء المساكن الاقتصادية والشعبية المدعمة واعتبار قطاع الإسكان الحكومي جهاز خدمات وليس جهاز استثمار.
- تطبيق القانون رقم ٤٩ بشأن تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين على القوى التي تطلب ذلك خاصة بعد أن امتدت مشكلة الإسكان إلى الريف.(٥٤)

(٦/٣) ٢-أزمة المواصلات

نادى حزب التجمع بضرورة تطوير وسائل النقل الفردية أي إنتاج السيارات الخاصة، للوصول إلى مستوى لائق لخدمة المواصلات لكل فرد عن طريق تحسين وسائل النقل العام، وتوجيه الاستثمارات في قطاع النقل والمواصلات لضمان الحد الأدنى اللائق من الخدمة لكل فرد دون تفرقه، ومن هنا طالب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بما يلي:

- تجديد مرفق السكة الحديد وإعادة مرفق السكك الحديدية الضيقة.
- إعادة تخطيط القاهرة والمدن الكبرى على أسس اجتماعية واقتصادية سليمة.
- إعادة النظر في سياسة صناعة السيارات الخاصة لصالح صناعة الأتوبيسات.
- ربط مصر كلها، ريفها وحضرها، بشبكة موحدة ومتنوعة من الطرق تكفل سرعة وسهولة انتقال الأشخاص والسلع، وتخدم بصفة خاصة أهل الريف.(٥٥)

تلك كانت بعض القضايا التي طرحتها الأحزاب وطرحت لها بعض الحلول.

خَاتِمَةٌ

تناولت الدراسة نشأة وتطور الاحزاب السياسية في مصر في الحقبة الساداتية، بداية من نشأة المنابر، مرورًا بتأسيس الأحزاب والجرائد الحزبية، وسرد مدى التباين والتلاقي بين الاحزاب في الرؤى والأفكار، وطرح نتائج المعركة التنافسية بين الاحزاب للوصول إلى مقاعد البرلمان وصولاً لموقف الأحزاب من بعض القضايا السياسية والاقتصادية، مما جعل تلك الحقبة نقطة تحول هامة في الحياة الحزبية في مصر.

نتائج الدراسة

وفي ختام هذه الدراسة يمكننا عرض النتائج التي تم استخلاصها لعل أهمها:

- أن نشأة الأحزاب السياسية جاءت نتيجة تغيرات واضحة في بنية المجتمع وفي التوازنات بين القوى السياسية.
- الاحزاب السياسية كان لها دور هام وحيوي على مسرح الاحداث السياسية- في حل الكثير من المشاكل التي كانت تواجه المجتمع آنذاك.
- أن التجربة الحزبية على الرغم من محدودية وجودها تحت أروقة البرلمان -نظرًا للتفاوت الشاسع في عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب الحاكم وباقي الأحزاب السياسية-إلا أنها كانت بداية لمرحلة هامة من التطور الديمقراطي.
- نشأة العديد من المنافذ الصحفية الحزبية المعارضة والمؤيدة للنظام الحاكم أدت إلى إثراء الحياة السياسية في تلك الحقبة الهامة من تاريخ مصر.

الاحالات المرجعية:

(١) محمد بدران: **النظم السياسية المعاصرة**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٢٣٠.
(٢) أسامة الغزالي حرب: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٧م، ص٢١.
(٣) أحمد فارس عبد المنعم: **السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ – ١٩٨٧م)**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٦٥.
(٤) **مجلة الطليعة**: العدد (٧) السنة الثانية عشر، يوليو ١٩٧٥، ص١٩.
(٥) فوزي حبشي: **معتقل كل العصور**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١١، ص٢٠٣.
(٦) سيد مرعي وطارق البشري وآخرون: **الديمقراطية في مصر (ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو)**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧، ص٣٢.
(٧) خالد محيي الدين: **مستقبل الديمقراطية في مصر**، مطبعة إخوان مور افتلي، القاهرة ١٩٨٤م، ص٤٣.
(٨) **الأهرام**: ١ / ١٢ / ١٩٧٨، ص١.
(٩) كيرك. جي. بيتي: **مصر في عهد السادات**، ترجمة عادل خليفة، الهيئة العامة للاستعلامات. ص٢٧٨.
(١٠)m.marefa.org
(١١) **البرنامج العام لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي** ١٠-١١ أبريل، مطبعة أخوان مورافتلي، القاهرة، ١٩٨٠، ص.ص٨٤-٨٥.
(١٢) Ar.m.wikipedia.org
(١٣) https://ar.m.wikipedia.org
(١٤) هويدا عدلي: **العمال والسياسة**، كتاب الأهالي، الأمل للطباعة والنشر، ١٩٩٣، ص٣٣٦-٣٣٧.
(١٥)Ar.m.wikipedia.org
(١٦) علي الدين هلال، ليلي عبد المجيد وآخرون: **تجربة الديمقراطية في مصر (١٩٧٠- ١٩٨١)**، الطبعة الثانية، المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢. مرجع سابق، ص١٥٣.
(١٧) محمد أحمد حسن طه: **قضية الدعوة الي تطبيق الشريعة الإسلامية في الصحف المصرية (١٩٧٧-١٩٨٧)** رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية اللغة العربية، قسم الصحافة والأعلام، جامعة الأزهر، ١٩٩٢، ص٨٢٧-٨٢٨.
(١٨) علي الدين هلال، ليلى عبد المجيد وآخرون: مرجع سابق، ص ١٥٣-١٥٥.
(١٩) حسين عبد الرازق: **مصر في ١٨ و١٩ يناير، الطبعة الثالثة**، دار شهد للطباعة، ١٩٨٤م، ص٩٨.
(٢٠) السيد علي ابراهيم زهرة: **الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص١٣١-١٣٣.
(٢١) حسين عبد الرازق: مرجع سابق، ص.ص٦٤-٦٥.
(٢٢) علي نجيب، جودة عبد الخالق: **رؤية نقدية لما يسمي الإصلاح الاقتصادي في مصر**، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولي ١٩٩٩، ص.ص١٩-٢٠.
(٢٣) **الأهالي**: العدد (١٠) ١٩٧٨/٤/٥، ص١.
(٢٤) السيد علي ابراهيم زهرة: مرجع سابق، ص١٢١-١٢٣.
(٢٥) السيد علي ابراهيم زهرة: مرجع سابق، ص١٣٧-١٣٨.
(٢٦) **مجلة أكتوبر**: العدد (١٣٥) ٢٧/ ٥/ ١٩٧٩، ص٢٢.
(٢٧) هذه الواقعة ذكرها الدكتور رفعت السعيد الرئيس الاسبق لحزب التجمع التقدمي للباحثة بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢م، في لقاء معه بمقر حزب التجمع التقدمي، القاهرة.
(٢٨) **حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي**: البرنامج السياسي العام –المؤتمر العام الأول – ١٠-١١ أبريل ١٩٨٠، ص ١٠٤-١٠٥.
(٢٩) **الأهالي**: العدد (١) ١ / ٢ / ١٩٧٨، ص٢.
(٣٠) **جريدة الشعب**: العدد (١) ١٩٧٩/٥/١، ص٣.
(٣١) **جريدة الشعب**: ١٩٨٠/٣/١١، ص٦.
(٣٢) **مجلة الدعوة**: العدد (٤٧) أبريل ١٩٨٠، ص٤٩.
(٣٣) **الأهالي**: العدد (٢) ٨ / ٢ / ١٩٧٨، ص٦.
(٣٤) **الأهالي**: العدد (١٩) ١٩٧٨/٦/٧، ص٢.
(٣٥) **الأهالي**: العدد (١٩) ١٩٧٨/٦/٧، ص٣.
(٣٦) خالد محيي الدين: مرجع سابق، ص٤٤-٤٥.
(٣٧) **جريدة الأهالي**: العدد (١٨٨) ١٩٨٥/٥/١٥، ص١٠.
(٣٨) **جريدة الشعب**: العدد (١٨) ١٩٧٩/٩/١٣، ص٤.
(٣٩) عبد الغفار شكر: **التحالفات السياسية والعمل المشترك في مصر (١٩٧٦-١٩٩٣م)**، كتاب الأهالي، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٥٥-٢٥٦.
(٤٠) خالد محيي الدين: مرجع سابق، ص٤٨.
(٤١) **جريدة الشعب**: ١٢ / ٢ / ١٩٨٠، ص.ص٦-٧.
(٤٢) سيد مرعي وطارق البشري وآخرون: **الديمقراطية في مصر – ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧.مرجع سابق، ص٣٢.
(٤٣) إيمان محمد حسن: **وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة (دراسة حالة حزب التجمع في مصر ١٩٧٦-١٩٩١)** رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣،، ص٢٢٦.
(٤٤) زكريا محمد عبد الله: **التركيبة العضوية للبرلمانيات التعددية في مصر**، ط١، مركز المحروسة، ١٩٩٨، ص.ص٣٤-٦٤.
(٤٥) دار الوثائق القومية: مجلس الوزراء **(اجتماعات مجلس الوزراء جلسة ١٧ يونية ١٩٧٩)** الكود الأرشيفي {١٣٧٢٠٣ _ ٠٠٨١}.
(٤٦) **الأهالي**: العدد (٦) ١٩٧٨/٣/٨، ص١.
(٤٧) عصمت سيف الدولة: **الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر**، دار المسيرة، بيروت، ص٥٧.
(٤٨) هدير محمد قنديل: **النظام الحاكم والمعارضة في مصر في عهد السادات (١٩٧١-١٩٨١م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، قسم التاريخ، جامعة طنطا، ٢٠١٧م.
(٤٩) بطرس بطرس غالي: **طريق مصر الي القدس – قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط** – ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧، ص ٢١١-٢١٢.
(٥٠) **الأهالي**: العدد (١) ١ / ٢ / ١٩٧٨، ص١.
(٥١) **الأخبار**: ٣٠ / ٣ / ١٩٨٠، ص١٢.
(٥٢) دار الوثائق القومية: **وزارة الاسكان، مناقشات وأسئلة وبيانات مجلس الشعب**، (توصيات لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب)، الكود الأرشيفي (٤٠٢٣-٠٠٠٠٨٤).
(٥٣) نادية حامد قورة: **تاريخ المرأة في الحياة النيابية في مصر (١٩٥٧-١٩٩٥)** الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦. ص٨٩.
(٥٤) **حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي**: المؤتمر العام الأول للحزب، مصدر سابق، ص.ص١٥٦-١٥٨.
(٥٥) **حزب التجمع**: المؤتمر العام الاول للحزب ١٠ – ١١ أبريل ١٩٨٠، مصدر سابق، ص١٦١.